عَمّـــان على طرَيـْق الخـُضوع للإمبرياليّة الصّهيُونيّة

* إسرائيل في الضفّة الغربيّة المحتلة : الامبريالية الجديدة الناشئة * كيف حوّل الاحتلال الإسرائيلي أراضي الـ"٦٧" إلى مستعمرات؟

منذ سنتين ، في ايلول ١٩٧٠ قام النظام الهاشمي بتوجيه ضربته القاصمة ضد المقاومة الفلسطينية في شرق الاردن ، لتتخلص من العائق الخطير بينه وبين ان يباشر في اتخاذ الخطوات العملية لبناء حالة « السلم » غير المعلن بين الاردن « الهاشمي » واسرائيل .

وخلال هاتين السنتين حقق النظام الهاشمي تقدما ملحوظا في طريق الخيانة ، وتمكنت اسرائيل من فتح الثغرة الاردنية كمرحلة اولى في خطتها تجاه المشرق العربي ، بينما هي توصل ، منذ احتلالها للاراضي العربية في حرب حزيران ١٩٦٧ بناء امبرياليتها الناشئة فيها .

ان شبه ـ الامبريالية الاسرائيلية التي تتطور في الضفة الغربية نعطيها نموذجا عن الخطر المحدق في حال توقيع اتفاقية سلام عربية مع اسرائيل ، تعني منح اسرائيل الامداد الحيوي الذي هو شرط بقائها على المدى الطويل، او تعني كما قالها دايان بتعبير اخر ، حدودا اقتصادية مفتوحة .

وفي مالي ترجمه لمقال كتبه « شلا رابان » الامركية لتشره « مربب » الى معنى بشؤون الشرق الاوسط ، بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي بصوره خاصة ، حول هذه الامبريالية الاسرائيلية الناشئة في الضفة الغربية المحتلة ، حيث نظهر كيف اصبحت الضفة الغربية المحتلة مخسيطرة الاقتصاد الاسرائيلي وإذا سنبقى كذلك في المستقبل المنظور ، وكيف انه بالنسبة لاسرائيل فان التغلغل في الاسواق العربية (والسيطرة عليها في النهاية) هو هدف رئيسي .

■ ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، تضاعف الارض التي تسطر عليها اسرائيل ثلاث مرات ، وبدا في اوساط الطبقة الحاكمة الاسرائيلية ، جدل حول كيفية التعامل مع المناطق الجديدة المحتلة .

وبالنسبة للبعض ، من امثال الوزير يحاس سابين ، فان الاراضي المحتلة هي حصان طروادة الذي يحتوي على مليون عربي من المحتم ان « يزيحوا يهوديه » دولة اسرائيل وثقافتها. فاذا حاولت اسرائيل ان تبتلع الاراضي الجديدة ، فانها سختق. ومن جهة اخرى، فان الانسحاب من هذه المناطق الكثيفة بالسكان العرب ، يكون تنازلا اسرائيليا للاشيء ، و « تحرر نفسها من العبء » ، برأي يار اسرائيل الصغرة » .

ان هذا الموقف منسجم تمام الانسجام مع هذا النوع الخاص من الاستعمار الاستيطاني الذي تقوم عليه دولة اسرائيل. وعلى عكس المستعمرين الفرنسيين في الجزائر والمستوطنين البريطانيين في روديسيا ، الذين اخذوا قطعا شاسعة من الارض واعتمدوا على الايدي العاملة الرخيصة المحلية، لكون زراعيهم مربحه، فان الصهيونيين قدموا العون المالي لناجهم الزراعي على ارض اغتصبت من الفلاحين الفلسطينيين ، بسرعات ضخمة من الصهيونيين في الخارج ، ووظفوا العمال الزراعيين اليهود ، وطردوا معظم الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨ . ومجموعة « اسرائيل الصغرة » تعود الى ايام حملات « العمال اليهود » ، خلال الانتداب البريطاني ، عندما فوقع العمال العرب من اجل بناء طبقة عاملة يهودية (وحماية موقعها ذي الامتيازات) .

وهذا النوع الفريد من الاستعمار تمكن بعمالة لسوء الحظ ، من تمكين المستوطنين من زرع جذور عميقة وترسيخ وجودهم في فلسطين ومنذ انشاء اسرائيل والصهيونيون يعتمدون على المساعدات العسكرية الامركية وغيرها ، لصانه اسرائيل كدولة يهودية محض تقريبا .

ولكن الانتصار الاسرائيلي في ١٩٦٧ ، ربما قد بشر بنهاية سواد هذا النوع من الصهيونية، واعد المسرح لنوع جديد ... الامبريالية التي بصورها ابا ايبان عندما قال يوما ، بان اسرائيل تريد دات النوع من العلاقات مع البلدان العربية المجاورة ، التي ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات مماثلة .

ومنذ قيامها واسرائيل محرومه من الجاره مع الدول المجاورة بسبب المقاطعة العربية، وهو قيد خطر على الاقتصاد الاسرائيلي . وقد اشارت دراسة حديثة لؤسسه راند « بان اكثر الانواع الطبيعية لاسرائيل هي الاسواق العربية » . ولكن عوضا عن ذلك اجبرت اسرائيل على الانجار بصوره رئيسية مع العالم المصنع : ان ٧٠٪ من صادراتها تذهب الى اوروبا الغربيه ، واميركا الشمالية . وهناك عوائق ضخمة امام استمرار نموالصادرات الاسرائيلية الى البلدان الراسمالية المتقدمة. ان الورق الاسرائيلي والخشب الرفائق والاسمنت والدواليب والقطن ... اهم صادرات اسرائيل الصنعة ، قد شهدت نموا ضئيلا، لانه في « كافة هذه الحالات ، كان التنافس في السوق العالمي شرسا جدا ، وبصورة جزئية من بلدان نامية اخرى ... وكان اهم عامل في نموها السابق حقيقة ان تصديرها كان يتمزز بوسائل اصطناعية ، مثل اتفاقيات تجارية ثنائية » ، واتفاقيات حماية اخرى، خفت كثيرا مع الوقت.

والتصدير امرشديد الاهمية بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي الذي يعتمد اعتمادا كبرا على الاسراد وخاصة للاغراض العسكرية . ان اسرائيل تواجه عجزا ضخما في ميزان مدفوعاتها .. حوالي بليون دولار سنويا !

ومثل اي اقتصاد راسمالي اخر ، فان المحرك في الاقتصاد الاسرائيلي هو دافع الربح . اكثر من ذلك فان توفر مستوى معيشة عال لسكانها اليهود الغربيين ، امر له ضرورة استراتيجية لدوله اسرائيل ، لانه يمكن اغراء المهاجرين الغربيين الى اسرائيل واغرائهم بالبقاء فيها، اذا كانت تستطيع ان تقدم لهم مستوى معيشة عاليا بصوره مصطنعه ، بالنسبة للشرق الاوسط .

ان اسرائيل لم تعد تفرق بالمهاجرين غير المهرة من افريقيا الشمالية ومن اسيا ، وبالتالي فانها تحاجه ان تبحث في امكنة اخرى ، عن اناس يقومون بالاعمال التي تحتقرها الطبقة ذات الامتيازات في اسرائيل . وهذا ، بالاضافة الى سعيها لايجاد الاسواق ، بشكل دافعا لها لتدمج اقتصادياتها الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ ، باقتصاد اسرائيل .

عندما تردد غولدا مائير رئيسة الوزراء ، في مسالة السماح بتوظيف عرب من الضفة الغربية في اسرائيل ، كتب اسرائيلي عاضب، في صحفة « هارتس » تقول « اذا كانت المسز مائير تريد ان ترى عمالا يهود يكدحون في اسام المصنع اللاهبه ، اذا كان هذا يبعث السرور في نفسها، فانها حره بذلك . ولكن يجب ان لا يصبح ذلك مبعثا قويما يقنع به العامه بانه يجب علينا ان لا ندمج اقتصاد الضفه الغربه ...

« ان كل ام يهودية تريد من انتها ان تنهي دراسه التانويه والجامعه ، وان يصبح كمالها او مهندسا بفناء ، او سمكريا مدرب على الاقل . ومن الذي يدرب الناس اليوم لاعمال بسطه مثل حمل دلو الاسمنت او الاسفلت لعبد الطرق ؟ مع الوقت ستجاح على انه حال ، الى عمال عرب للبناء ، للزراعه وحتى للصناعه . ان المهاجرين يصبحون اكثر فاكثر ، اساسا ذوي مهن بعيده جدا عن مثل هذه الاعمال البسطه » .

ان هاتين القوتين الاقتصاديتين ... الرغبة باسواق قريبه مربحه وبايدي عامله رخيصه.. كمكان وراء سياسة موشيه دايان في الاراضي المحتله . وقد نقلت « النيويورك تايمز » عن دايان ، قوله : « ان الحل الممكن الوحيد الذي ترضى به اسرائيل يجب ان يكون قائما على علاقة سلمية ، مع علاقة تجاريه بين اسرائيل وجيرانها العرب » . وفي هذا المجال ، اضاف دايان قائلا ، يجب تشديد العاون الاقتصادي بين اسرائيل والمناطق المحتله. اذا كنا نريد ان نعود علنا هذه المناطق بالربح .

● آثار الاحتلال

ان خطوط توجيه دايان لحكم الضفة الغربية هي الدمج الاقتصادي مع اسرائيل ، بالاضافة الى صيانه علاقاتها الاقتصادية مع الضفة الشرقية (الاردن)، وادارتها بواسطة الزعامات التقليدية، وتاجيل القرار حول المستقبل السياسي للضفة الغربيه .

لقد اعيد توجيه اقتصاد الضفة الغربية بصوره جذرية ، في خلال اقل من خمس سنوات على الاحتلال ، بعيدا عن الضفه الشرقه ونحو . اسرائيل . فقبل الحرب كانت الضفه الغربيه بالطبع ، مثل بقيه العالم العربي ، لا تشرى شيئا من اسرائيل ، ولكن حصه اسرائيل من واردات الاراضي المحتله ، وصلت الى ٧٦٪ في سنة ١٩٦٨ ، ثم ٨٠٪ في سنة ١٩٦٩، وارتفعت الى ٨٦٪ في سنه ١٩٧٠ .

وفي تقرير لوزاره الدفاع الاسرائيلية (ثلاث سنوات من الحكم العسكري) جاء ما يلي : .. ان حرب الايام السة ، قد محت « الخط الاخضر » الذي كان يفصل اسرائيل عن المناطق التي ندبرها اليوم ، وانه امر لا يمكن تجنبه ، بل انه طبيعي ، ان نعتمد هذه المناطق اليوم على اسرائيل ، في كافة المسائل الاقتصاديه ومسائل الخدمات!!

ومن جهه اخرى انخفضت نسبة صادرات الضفة الشرقية (الاردن) الى الاراضي المحتلة من ٨٪ في ١٩٦٨ ، و ١٩٦٩ ، الى ٤٪ في ١٩٧٠ وضائلة هذه الارقام تكتسب اهمية اكبر عندما نعرف بانه قبل حرب حزيران، كانت كل واردات الضفة الغربية تاتي اليها عبر جسور نهر الاردن، من الضفة الشرقية .

وما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ كانت سوق قاوش الانتاج الزراعي والصناعي في الضفة الغربيه غير نهر الاردن (في الاردن) . ولكن فيما بعد ، في الصف الثاني من سنه ١٩٦٨ ، فان ٧٩٪ منه كان لا يزال يذهب الى الضفه الشرقيه ، ولكن الانخفاض اصبح منطرا بعد ذلك ، بحيث اصبح ٤١٪ في سنه ١٩٧٠ ، بينما كانت ترفع حصه اسرائيل من صادرات الضفه الغربيه ، من لا شيء قبل الحرب ، الى ٤٠٪ في سنه ١٩٧٠ .

وفي تقرير لوزارة الدفاع الاسرائيلية « التنميه والوضع الاقتصادي في الهودسه والسامره ، قطاع غزه وشمالي سيناء » اشاره الى ذلك ، تقول : « ان المناطق هي سوق ملحوظ للسلع والخدمات الاسرائيلية من جهه ، ومصدر لعوامل الانتاج، خاصه الايدي العامله غير الماهره، للاقتصاد الاسرائيلي ، من جهه اخرى » .

ان الاراضي المحتله هي سوق ذات اهميه مثاله بالنسبه للاقتصاد الاسرائيلي . وفي الوقت نفسه الذي تزيد فيه اسرائيل اسواقها في الاراضي المحتله ، فانها سخرج بصوره منظمة ، المزيد من « عوامل الانتاج » منها ، والسياسة الاسرائيليه في احلال الضفة الغربية، سيهدف اعادة بناء الاقتصاد ليمكن من استخراج المزيد من « عوامل الانتاج » منها في المستقبل. وبالتنسيجه فان الوظيف الزراعه والصناعه في الضفه الغربية، بعطيها بصوره مزايده، اشكال المسعره الاسرائيليه .

● التوظيف

ان اهم سياسات اسرائيل في الاستعمار الاقتصادي للضفة الغربيه ، هي سياسه توظيف العمال من الضفه الغربية في الاعمال ذات الاجور المنخفضه والتي لا تطلب المهاره ، في داخل اسرائيل . وفي حزيران ١٩٧١ ، اصبح خمس عمال الضفه الغربية موظفين في اسرائيل (وهذا الرقم لا يضمن عمال الضفة الغربيه الصناعيين، الذين يوظفهم اسرائيل بصوره غير مباشره ، وذلك بالاضاح المحلي للطلبات من اسرائيل) .

ويحكي العوده بقرار الحكومه الاسرائيليه السماح بتوظيف عمال من الضفه الغربيه ومن غيرها من الاراضي المحتله ، في اسرائيل ، الى فتره بروز النقص في الايدي العامله التي هددت امكانات توسع الاقتصاد الاسرائيلي. ففي تموز ١٩٦٧ ، عارضت هيئه التخطيط الاقتصادي الاسرائيليه، توظيف عمال من الاراضي المحتله ، لانها خشيت من احداهم مشكله البطاله بين الاسرائيليين، وبعد مرور سنة ، عاد دايان فتبنى الخطه مجددا ، وبعد الموافقة عليها ، لانه في حينها ، برز نقص في الايدي العامله وكانت الصناعه الاسرائيليه بحاجة الى المزيد من العمال .

في الواقع وقرت الضفه الغربيه وغيرها من الاراضي العربيه المحتله ، العمال الذين احتاج اليهم الاقتصاد الاسرائيلي ، للتوسع في فتره ما بعد الحرب . واشارت وثيقه لوزاره الدفاع الاسرائيليه الى ان « المناطق هي خزان للقوه البشريه ، من اجل الاقتصاد الاسرائيلي » ...

وفي سنه ١٩٧٠ ، كان ٦٠٪ من العمال القادمين من الاراضي المحتله الى اسرائيل ، يعملون في قطاع البناء حيث « كانوا اشد من اي مكان اخر » هنا لم يساعدوا فقط ، في تحقيق الاهداف الاقتصاديه الاسرائيلية القصيرة المدى ، بل الاستراتيجيه الساسيه الاسرائيليه الطويله المدى . ان الالاف من العمال العرب من المناطق المحتله قدعملوا في بناء خلفه من الوحدات السكنية الاسرائيليه حول « الجزء » العربي من القدس ، بحيث فصلت عن الضفه الغربيه ... وهي ميزه اسرائيجيه لاسرائيل في حال حدوث حرب اخرى . وقد صممت تلك الوحدات لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد ، وهي جزء من خطه اسرائيل لتحويل القدس الى مدينة يهوديه .

ان العمال الفلسطينين العرب من الاراضي المحتله يصبحون جزءا من الطبقه العامله ، مستغلا استغلالا شديدا ، باجور منخفضه جدا، وكعمال غير مهره ، يقومون بالاعمال الوضيعه ، في مجال البناء ومجال الزراعه .

وقد قامت الحكومه الاسرائيله بدور ناشط في جلب العمال من الضفه الغربيه ، الى القوه العامله الاسرائيلية ، وايضا في توجيههم نحو فئه الطبقه العامله وتحقيق توجيه الحكومه الاسرائيلية للعمال الفلسطينيين ، بطرقين ، سلبيه وايجابيه . سلبيه ، عندما رفض منح الفلسطينيين من الاراضي المحتله ، رخص عمل لاي وظيفه طلائعه للاسرائيلي العاطل عن العمل « وايجابيا » في برنامج التدريب المهني الربيع في الاراضي المحتلة ، والذي وصفته مجلة « اسرائيل ايكونوميست » على انه « تعزيز غير مباشر للوضع العمالي » .

ولكن هذا البرنامج في الحقيقه ، يستهدف تدريب العامل العربي فقط الى حدود العمل باشراف رئيس عمال اسرائيلي ، وليس ليصبح عاملا ماهرا ، ولهذا سيجع اسرائيل العمال العرب المهره في الضفه الغربيه على الهجره !

وهناك كل الدلائل على ان اسرائيل تخطط لاستغلال القوه العامله في الضفه الغربية بصوره مزايده . لقد استنج اربعه اساتذه اسرائيليون وضعوا دراسه لمؤسسه « راند » مولها « مؤسسه فورد » ، قائلين : « من المفرض بانه اذا استمر الاقتصاد الاسرائيلي في التطور بنفس نسبه النمو الحالية ، فانه سيستطيع استيعاب ٣٠ الف عامل اضافي من الاراضي (المحتله) في سنة ١٩٧٣ ، و ٢٠ الف عامل اضافي في سنه ١٩٧٨ ، وبالتالي خلق ٧٥ الف وظيفه للاراضي (المحتله) في سنة ١٩٧٨ » (!)

● الزراعة

بعد اشهر من الحرب ، قررت السلطات الاسرائيلية سماه « الجسور المفوحه » ، الى يسمح بموجبها للضفة الغربيه ببيع فائض انتاجها الزراعي والصناعي للضفه الشرقيه . وفي المدى البعيد تكون الجسور المفوحه بمثابه افنيه بين الضفه الغربيه والمناطق العربيه المجاوره ... وهو حظ هام اذا كانت اسرائيل ترسد ان تحقق حلمها بالوصول الى اسواق البلدان العربيه المحيطه بها .

وعلى المدى القصير ، فقد حلت اسرائيل بهذه السابه مشكله الخلص من فائض انتاج الضفه الغربيه الزراعي . اذ انه اذا لم يسمح لهم ببيعه ، فان اقتصاد الضفه الغربيه كان سينهار كليا ، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الاسرائيلي، وهما كان سيستدد مقاومه السكان للاحتلال ، خاصه وان اسرائيل لا تستطيع ان تسمح لهذا الفائض بالتدفق على الاسواق الاسرائيليه حيث شكل منافسة للانتاج الاسرائيلي .

وفي ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ وضعت سلطات الاحتلال بالاسعانة « تخصصات » الضفه الغربيه ، خطه جديده لزراعه الضفة الغربية ، والخطه بصوره رئيسيه، سهدف تخفيض اعتماد الضفه الغربيه على الاسواق العربيه ، واعاده توجيه انتاجهم للايمه الحاجات الاسرائيليه ، سوفير بعض السلع الاستهلاكيه التي كانت اسرائيل حتى ذلك الوقت سوردها ، وسوفير سلع اخرى للصناعه الاسرائيليه .

وتحقق اسرائيل خططها الزراعيه للضفه الغربيه بتشجيع زراعه المحاصيل الموافق عليها، وتعدم تشجيع تلك التي كانت من اهم صادرات الضفة الى البلدان العربيه ، كالبطيخ مثلا .

وفي تقرير حول هذه المسأله ، جاء : « وبمساعدة وزاره الزراعه، تعهد اليوم اتفاقات بين المزارعين وبين معامل التعليب الاسرائيليه . وبالتالي سيزيد المزارعون مساحات تلك الانواع من المحاصيل التي كانت اسرائيل سوردها في السابق » .

ولطالما ركزت الدعاية الاسرائيلية على « الامتيازات العظيمة » التي تمنحها الغنيه الاسرائيلية الى « الزراعة المخلفة » في الضفة الغربية. ولكن ليس هناك من شك في « الامتيازات العظيمة » التي اكتسبها الصناعه الكيماوية الاسرائيلية المزدهرة ، من تطوير زراعه الضفة الغربية: فقد شددت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على قصه استعمال المواد الكيمائية الزراعية ، من ميداات واسمدة ، للمزارعين العرب، بحيث ان هذه المواد الكيمائيه اصبحت اليوم ثاني اهم مادة زراعية سوردها الضفة الغربية من اسرائيل، من بعد علف المواشي !

● الصناعة

وفي المجال الصناعي لدى اسرائيل خطط للضفة الغربية . ان صناعة الضفة الغربية محدودة ، واغراق اسواقها بالانتاج الاسرائيلي المصنوع ـ ان ٧٥٪ من صادرات اسرائيل الى الضفه الغربيه هي من السلع المصنوعة ـ لن تشجع طبعا تطورا مستقلا لهذه الصناعه . ان احدى اثار السياسة الاقتصادية الاسرائيليه في الضفه الغربية هي في الواقع لمنع التصنيع المهم . ان دراسة « راند » المذكورة سابقا ، تستنتج بان الضفه الغربيه ، مثل العرب في اسرائيل، « لن تكون قادرة على تحقيق اي تقدم مهم في الطور الصناعي » (!)

ومع ذلك ، بدات اسرائيل تمارس السيطره على الصناعه الموجودة في الضفة الغربية . وفي اب ١٩٦٩ ، اعلنت الحكومه الاسرائيلية عن تقديم معونات ماليه لمستثمرين اسرائيليين واجانب في الاراضي المحتله ، بما فيها الاعفاء من الضريبه والكفالات الامنية ، وتخفيضات ممكنة في اسعار المواد الخام ... ولكن لم يكن الاسرائيليون مستعدين على الاستثمار هناك ، بسبب عدم وضوح المستقبل السياسي ، برغم ان العامل الاسرائيليه كانت قد بدات تظهر في قطاع غزة الذي يقول الحكومة الاسرائيلية بانها تنوي ابقاءه تحت الحكم الاسرائيلي .

وعوضا عن الاستثمار المباشر ، فان الشركات الاسرائيليه توقع عقودا تكلف بها الشركات في الضفه الغربيه ، للاستفادة من الايدي العاملة الرخيصه . وفي سنة ١٩٦٩ ، كان ٩٪ من عمال الضفه الغربية الصناعيين يعملون في تنفيذ طلبات الشركات الاسرائيلية .

وهناك مسؤول تجاري وصناعي ، من وزارة الجاره والصناعة الاسرائيلية ، مرتبط بسلطات الحكم العسكري ، مهمه تنسيق الصناعة في الضفه الغربيه مع الحاجات الاسرائيلية . ومن مهمات هذا المسؤول ترتيب اتصالات بين الصناعيين الاسرائيليين الذين يودون بيع ادوات واجهزة مستعملة للصناعيين في الضفه الغربية . ومن مهماته الاخرى ، حسب تحديد تقرير « ثلاث سنوات من الحكم العسكري »، هي: « الاستشارة واعطاء الارشادات العمليه لاصحاب المعامل والمشاغل حول كل ما يتعلق بشراء المواد الخام من اسرائيل ومن الخارج ... وتوفير الارشادات الفنية حول كل نواحي المستويات الصناعية في اسرائيل، في انتاج سلع مختلفه.. « تشجيع » الصناعيين في المناطق « المحتلة » ، كالمشاركة في المعارض التجاريه في اسرائيل وفي الخارج، « وارسال » نماذج من منتوجاتهم الى الخارج لعرضها في مثل هذه المعارض » .

لقد فرضت اسرائيل على الضفة الغربيه « شبه امبريالية » ناشئة ، تفرق اسواقها بالسلع الاسرائيلية ، تسفل طبقها العاملة ، كعمال يدويين في اسرائيل ، وسفل زراعها لمنتوجات معينة للمستهلك الاسرائيلي وللصناعة الاسرائيلية . ان مثل هذا الشكل يعني في النهاية بان مقدرات الحياة الاقتصادية في الضفه الغربية هي في ايدي اسرائيل، واذا ما تم تعطيل هذا الشكل ، فان اي عملية « تقرير مصير » سياسية ، سيكون لا معنى لها .

واهمية السياسات الاقتصادية الاسرائيلية في احتلال الضفة الغربية ، تمتد الى ما وراء نهر الاردن . ان الشعب العربي في الشرق الاوسط يواجه خطرا عظيما من السلام ... اتفاقية سلام مع الاسرائيليين ، تعقد من فوق راسه ، من بعد قمع حركة المقاومة الفلسطينية ، وبوجه يعني للانظمة العربية. ولطالما كرر الاسرائيليون قولهم بان السلام يعني حدودا اقتصادية مفتوحة . ان مثل هذا السلام يعني بان اشكالا مختلفة ، من نموذج الاستعمار الاقتصادي المفروض على الضفة الغربية ، سيفرض حتما على مناطق اخرى من الشرق العربي ■